القائد العام للقوات المسلحة والجهة المسؤولة عن ترتيب وعقد المعاهدات الدولية وتعيين سفراء الولايات المتحدة الاميركية لدى الدول المختلفة وادارة العلاقات مع تلك الدول. ومن ناحية أخرى، نص الدستور على ضرورة موافقة الكونغرس على تعيين السفراء الاميركيين في الخارج؛ كما اخضع عملية اعلان الحروب، والتصديق على المعاهدات الدولية، للكونغرس دون غيره من الجهات الحكومية الأخرى. ونتيجة لذلك، اصبحت عملية رسم السياسة الخارجية، بمفهومها الواسع، من اختصاصات الرئيس والكونغرس معاً، مما جعلهما يتعاونان احياناً، ويتنازعان الصلاحيات احياناً أخرى، ويعجزان، في كل الحالات تقريباً، عن تغيير أي من المبادئ الرئيسة التي قامت عليها سياسة اميركا الخارجية.

وعلى صعيد آخر، نص الدستور الاميركي على منح الكونغرس صلاحيات فرض الضرائب، وجمعها، وبناء الجيوش ودعمها، وتنظيم التجارة مع الدول الاجنبية، واقرار الميزانية الحكومية واوجه انفاقها. ولما كانت الالتزامات الحكومية المختلفة، الداخلية منها والخارجية، تحتاج إلى اموال، وان تخصيص تلك الاموال من صلاحيات الكونغرس، فان الكونغرس اصبح، والحالة هذه، طرفاً رئيساً مشاركاً في صياغة السياسة الخارجية. ولذلك، اصبحت موافقة الكونغرس على تخصيص الاموال التي يقترحها الرئيس للبرامج الخارجية تتم، في العادة، بعد استماع الكونغرس ولجانه المختصة لوجهة نظر الادارة، وقيام مستشاري الرئيس وكبار موظفي الخارجية الاميركية بشرح البرامج والمشاريع المقترحة وتعريف اهدافها وسبل تنفيذها. وبسبب صلاحيات الكونغرس في هذا لمجال، فانه كثيراً ما يقوم برفض تخصيص الاموال لبعض البرامج، وخفض، او زيادة، المخصص لبعضها الآخر، كما انه قد يقوم، في حالات، بادخال مشروع محدد كجزء من البرنامج العام المقترح، او ادخال نص محدد كجزء من سياسة التنفيذ. وهذا يعني ان صلاحيات الكونغرس تخوله حق فرض شروط جديدة وادخال برامج اضافية لم تكن ضمن برنامج الرئيس، وقد لا تحظى بموافقته، ولكنه يكون مضطراً لقبولها كشرط لموافقة الكونغرس على تخصيص الاموال اللازمة لبرنامجه العام. وهكذا تتحقق المشاركة بين الرئيس والكونغرس في مجال السياسة الخارجية، حيث يقوم الاول باقتراحها وادارتها ويقوم الثاني بتحديد اطرها ودعمها وتخصيص الاموال اللازمة لها.

وكما اشرنا سابقاً، استطاع الرئيس الاميركي ان يستحوذ على معظم الصلاحيات الخاصة برسم وادارة السياسة الخارجية، وذلك بسبب انشغال الكونغرس بالقضايا الداخلية، من ناحية، وعدم تعقيد السياسة الخارجية، من ناحية أخرى. الا ان تنامي دور اميركا على الساحة الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتبلور ما يسمى بالرأي العام، بعد تقدم وسائل الاتصال الجماهيري ووصول التلفزيون الى معظم البيوت في اميركا، دفع الكونغرس الى زيادة الاهتمام بامور السياسة الخارجية. وبعد تورط اميركا في الحرب الفيتنامية وتبلور ما يسمى «مجموعات الضغط الخاصة» واتجاهها الى التركيز على الكونغرس محاولة اقناعه بمعارضة بعض المواقف السياسية، أو استمالته لتبني وجهة نظرها حيال العديد من القضايا الداخلية، السياسية وغير السياسية، دخل الكونغرس خضم معركة صياغة وتوجيه سياسة اميركا الخارجية. ولما كانت قوى الضغط الخاصة هي منظمات اميركية تعمل على الساحة الداخلية وتحاول توسيع نفوذها وتحقيق اهدافها عبر المشاركة في اللعبة الانتخابية، اصبحت السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية ووجهاً خاصاً ومميزاً